

## دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية

*The Role of Unconventional Financing in addressing the Public Treasury Deficit*د.لعرابي فاطمة<sup>1</sup>، د. هشير أحمد التجاني<sup>2</sup><sup>1</sup> المركز الجامعي أفلو، (الجزائر)، [larabif03@gmail.com](mailto:larabif03@gmail.com)<sup>2</sup> جامعة عمار ثلجي، (الجزائر)، [hicher3@gmail.com](mailto:hicher3@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/10/25

تاريخ القبول: 2020/11/28

تاريخ النشر: 2020/12/31

## ملخص:

هدفت دراستنا إلى معرفة دور سياسة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية الذي كان اثر تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط 2014، وهذا نظرا لاعتماد الميزانية العامة في تمويل نفقاتها على عوائد النفط الذي انهارت أسعاره إلى ما دون 50 دولار للبرميل.

توصلت هذه الدراسة إلى حتمية لجوء الحكومة الجزائرية لتبني سياسة التمويل غير التقليدي بعد استنفاد كل الإجراءات المتاحة لسد عجز الخزينة العمومية، وأن نجاح هذه السياسة يتطلب وجود اقتصاد منتج قوي، وليس اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري الذي لا يتسم جهازه الانتاجي بالمرونة.

الكلمات المفتاحية: أزمة، انخفاض، أسعار النفط 2014، التمويل غير التقليدي، عجز، الخزينة العمومية.

تصنيف H6:JEL ، E58

\*المؤلف المرسل

**Abstract:**

*Our study aimed at knowing the role of unconventional financing policy in addressing the public treasury deficit, which was the impact of the repercussions of the 2014 oil price crisis and this is due to the dependence of the general budget to finance its expenditures on oil revenues, whose prices have collapsed to below \$ 50 a barrel.*

*This study concluded that the Algerian government must resort to adopting a policy of unconventional financing after exhausting all available measures to bridge the public treasury deficit. And the success of this policy requires a strong productive economy, not a rentier economy like Algeria's economy, whose production apparatus is not flexible.*

**Key words:** crisis, decline, oil prices 2014, unconventional financing, deficit, public treasury.

**Jel Classification Codes :** H6 ,E58.

**1. مقدمة:**

واجهت الجزائر أزمة اقتصادية غير متوقعة نتيجة انخفاض أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014، لذلك حاولت الحكومة الوطنية الحد من آثار هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني عبر مجموعة من الإجراءات، بدءا من الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي العملات الأجنبية، ثم اللجوء إلى الاستدانة الداخلية عن طريق ما يسمى بالقرض السندي، ثم الاعلان عن انتهاز نموذج اقتصادي جديد، وصولا إلى تبني فكرة التمويل غير التقليدي كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني واحتواء تداعيات الأزمة النفطية 2014، وذلك من خلال تعديل قانون النقد والقرض والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، بشكل يسمح للبنك المركزي بتمويل عجز الخزينة العمومية بدون تغطية ولمدة خمس سنوات.

**1.1 إشكالية الدراسة:** من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، ولطرق هذا الموضوع ارتأينا طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور سياسة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية عقب أزمة

انخفاض أسعار النفط 2014؟

**2.1 فرضيات الدراسة:** للإجابة على الاشكالية الرئيسية ندرج الفرضية الرئيسية التالية:

كان تبني الحكومة الوطنية لسياسة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الخزينة العمومية أمرا حتميا لتداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط 2014.

### 3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

برزت أهمية موضوع الدراسة إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً في تمويل ميزانيته على عوائد النفط، وبالتالي تأثره المباشر بأزمة انخفاض أسعار النفط 2014، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي كحل استعجالي لمعالجة عجز الميزانية العامة، وبالتالي تهدف هذه الورقة البحثية لتحقيق مجموعة من الأهداف:

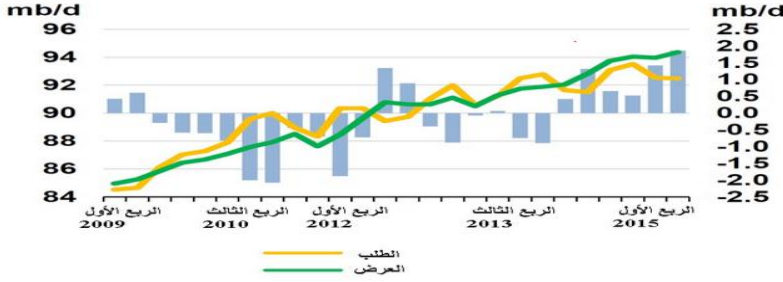
- معرفة أثر أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 على رصيد الميزانية العامة؛
- التعرف على التدابير المتخذة لعلاج عجز الميزانية العامة خصوصاً ما تعلق بآلية التمويل غير التقليدي.

### 2. أزمة انخفاض أسعار النفط 2014: أسبابها وأثرها على رصيد الميزانية العامة:

#### 1.2 أزمة انخفاض أسعار النفط 2014:

شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضاً إلى أكثر من النصف بين جوان 2014 ومارس 2015، مع زيادة هذا الانخفاض بعد سبتمبر، ويعود هذا الأخير إلى عوامل مدفوعة بالعرض أكثر من اعتبارات الطلب، نظراً للزيادة السريعة في العرض خاصة في الـو.م.أ وانخفاض الطلب على النفط مع تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة (الصين والبرازيل)، حيث ارتفع المعروض بنسبة 5% منذ عام 2008 (others, march 2015)، حيث سجل أغلب المنتجين الكبار للنفط نمواً كبيراً في الإنتاج (الـو.م.أ، العراق) في حين لم يكن الطلب كافياً لاستيعاب هذه الزيادة في الإنتاج التي بلغت ما يقرب 3 مليون برميل سنوياً (maugeri, february 2016, p. 01). والشكل التالي يعطي أكثر توضيحاً:

## الشكل 1: "معدل العرض والطلب العالمي خلال الفترة (2009-2015)"



المصدر: راهم فريد وبوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الثانية، جامعة سطيف، 2015، ص.03.

### 2.2 أسباب انخفاض أسعار النفط سنة 2014:

انخفضت أسعار النفط بنسبة 70% منذ جوان 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى مجموعة من

التفسيرات هي:

- الابتكارات التكنولوجية التي أدت إلى زيادة إنتاج النفط؛
- تشجيع الاستثمار على نطاق واسع في مجال النفط في ظل نمو قوي بالنسبة اقتصاديات الأسواق الناشئة؛
- الفارق الكبير المسجل بين عاملي العرض والطلب، حيث سجل تباطؤ الطلب العالمي على النفط (مثلا في الصين في أوائل عام 2010)؛
- تعطل إمدادات البلدان الرئيسية المنتجة للنفط (ليبيا، العراق، روسيا، إيران) بسبب الأوضاع الجيوسياسية، مما تسبب في تذبذب أسعار النفط وانخفاضها فجأة في سنة 2014؛
- استراتيجية منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) وذلك في اجتماع عقد في نوفمبر 2014 والقاضي بعدم تعويض انخفاض أسعار النفط، وعدم تخفيض الإنتاج، مما أدى إلى زيادة انخفاض الأسعار أكثر (Box2 cureent oil price trends, 2016, p. 38).
- وتعتبر من أهم أسباب هذا الانخفاض الاستثمارات الكبرى في السنوات السابقة؛ مع العلم أن الشركات النفطية ملزمة باحترام ثلاثة شروط أساسية:

❖ استعادة الأموال التي قامت بإنفاقها بأسرع وقت ممكن؛

❖ احترام شروط العقد المفروضة من قبل الدول المنتجة؛

❖ استبدال الاحتياطات، ولاسيما البترول (maugeri, february 2016, p. 03).

### 3.2 أثر انخفاض أسعار النفط 2014 على رصيد الميزانية العامة:

جدول 1: حصيلة نسبة مساهمة الجباية البترولية ورصيد الميزانية العامة (2011-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

| البيان | الجبائية<br>البترولية | % النسبة | الإيرادات<br>العادية | % النسبة | مجموع<br>الإيرادات | مجموع<br>النفقات | سعر البترول<br>دولار/البرميل | رصيد<br>الميزانية |
|--------|-----------------------|----------|----------------------|----------|--------------------|------------------|------------------------------|-------------------|
| 2011   | 3979.7                | 68.73    | 1810.4               | 31.26    | 5790.1             | 5853.6           | 112.92                       | 63.5-             |
| 2012   | 4184.3                | 66       | 2155.0               | 34       | 6339.3             | 7058.1           | 111.94                       | 718.8-            |
| 2013   | 3678.1                | 61.73    | 2279.4               | 38.26    | 5957.5             | 6024.1           | 109.38                       | 66.6-             |
| 2014   | 3388.4                | 59       | 2349.9               | 41       | 5738.4             | 6995.7           | 99.68                        | 1257.3-           |
| 2015   | 2373.5                | 46.5     | 2729.6               | 53.5     | 5103.1             | 7656.3           | 52.79                        | 2553.2-           |
| 2016   | 1781.1                | 35.32    | 3261.1               | 64.67    | 5042.2             | 7383.6           | 44.28                        | 2341.4-           |
| 2017   | 2200.1                | 39       | 3435.4               | 61       | 5635.5             | 6883.1           | 52.51                        | 1247.6-           |
| 2018   | 2349.6                | 37.21    | 3964.26              | 62.78    | 6313.9             | 7726.2           | 66.85                        | 1412.3-           |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الإحصائيات الموجودة في على الملحق: الجدول رقم 08، تقرير 2016 لبنك الجزائر على الموقع:

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba\\_2016/annexe2016.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf), ص 112.

- القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية العدد: 77 المتضمن قانون المالية سنة 2017.

- Rapport de présentation de la loi de finances pour 2017 prévisions 2018-2019, ministère des finance, annexe, p 38.

- يتضح من الجدول رقم (01) أنه خلال الفترة (2011-2018) حقق رصيد الميزانية العامة عجزا

على التوالي، حيث سجلت المالية العامة أكبر عجز لها في الميزانية سنة 2015 بمبلغ 2553.2

مليار دينار مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دينار سنة 2014. لينتفض هذا العجز من

2341.4 مليار دينار سنة 2016 إلى 1247.6 مليار دينار سنة 2017، وهذا نتيجة لتحسن سعر

- البتروول والذي بلغ 52.51 دولار للبرميل في سنة 2017 ، وكذلك لارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية.
- أدى هذا العجز الممول بنسبة 82.6% من اقتطاعات موارد صندوق ضبط الإيرادات، الذي تراجعت موارده وانتقلت من 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية سنة 2015، أي بتآكل ب 53% خلال سنة واحدة.
  - يتضح جليا من الجدول أعلاه اعتماد الإيرادات العامة على عوائد البتروول حيث أن الجباية البتروولية تمثل نسبة 68.73% سنة 2011 كأكبر نسبة نتيجة لارتفاع أسعار البتروول، لتتخفف هذه النسبة وتسجل أدنى حد لها بنسبة 35.32% سنة 2016 بسبب الأزمة البتروولية 2014.
  - انخفض مجموع الإيرادات العامة من 5738.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 5103.1 مليار دينار سنة 2015 بمقدار 635.3 مليار دينار رغم زيادة الإيرادات العادية من 2349.9 مليار دينار في 2014 إلى 2729.6 مليار دينار سنة 2015 بنسبة زيادة تمثل 16.15%. أما في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 5635.5 مليار دينار مسجلة تحسنا ملحوظا وارتفاع ب 593.3 مليار دينار مقارنة ب 5042.2 مليار دينار سنة 2016، حيث يعود تحسن إجمالي الإيرادات إلى ارتفاع الجباية البتروولية إلى 39% سنة 2017.
  - في حين ارتفعت الإيرادات العادية من 3261.1 مليار دينار في سنة 2016 إلى 3435.4 مليار دينار سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع إلى الإيرادات غير الضريبية والمتمثلة في أرباح بنك الجزائر حيث انتقلت من 610 مليار دينار في 2016 إلى 920 مليار دينار في 2017 حسب معطيات بنك الجزائر.
  - ارتفعت النفقات العامة وانتقلت من 6995.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار أي ارتفاع بنسبة 9.4%. أما في سنة 2017 استقرت النفقات العامة نسبيا عند 6883.1 مليار دينار مقابل تراجع طفيف ب 500.5 مليار دينار مقارنة مع سنة 2016.
  - على الرغم من بقاء مبلغ النفقات العامة مرتفعا نسبيا ب 7726.2 مليار دينار سنة 2018 إلا أن نمو الإيرادات العامة ووصولها إلى 6313.9 مليار دينار أدى إلى زيادة عجز الميزانية العامة إلى 1412.3 مليار دينار.

كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 2014 عن الضعف الكبير للمالية العامة، فعلى الرغم من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، انخفضت ضريبة البترول بنسبة -7.9% عام 2014 و -32.9% في عام 2015.

وتعود الأسباب الحقيقية لعجز الميزانية العامة إلى طبيعة نموذج التسيير إلى حد كبير حيث: أن 32% من الناتج الإجمالي عبارة عن صادرات لهيدروكربون، و60% من إيرادات الميزانية العامة ممولة من الجباية البترولية، 49% من إجمالي تراكم الأموال الثابتة عن طريق استثمار الدولة، بالإضافة إلى أن 25% من إجمالي العمالة الرسمية تابعة للدولة (finances, Juillet 2016, p. 03).

3. سياسة التمويل غير التقليدي:

اللجوء للتمويل غير التقليدي للخزينة العمومية ليس بدعة جزائرية، فقد لجأت الكثير من الدول إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد ايجابية على أداء سياساتها العامة، الو.م.أ ، بريطانيا عام 2007 ، واليابان. لكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الوطني (الحليم، صفحة 05).

### 1.3 مفهوم التمويل غير التقليدي:

#### ❖ من الناحية القانونية:

■ المادة 45 مكرر: يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في: (المادة 01، 2017، صفحة 04)

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

#### ❖ من الناحية الاقتصادية:

- الاستجابة بشكل عقلاني لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية.

- هو تلك المبالغ التي تقرضها الدولة و تتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة.

- هو قضية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد ويخضع لمعطيات ودراسات اقتصادية

معمقة لاختصاصيين وستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا

التمويل من قبل البنك المركزي، حتى تتمكن من مواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة وتغطية

الجباية العادية (بوخاري، 2019، صفحة 59،60).

يقصد بالتمويل غير التقليدي حسب طرح السلطات الوطنية الاعتماد على التمويل من خلال

قيام البنك المركزي بطباعة النقود بدون تغطية (تبعاً لتعديل قانون النقد والقرض) حيث يقوم البنك

المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، تمويل الدين

العمومي، وأيضا توفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار حسب المادة 45 مكرر.(المادة 45 مكرر،

القانون رقم 10-17، مؤرخ في 2017/10/11) (روشو، 2020، صفحة 41).

#### 2.3 خصائص التمويل غير التقليدي:

- مبلغ من المال: أي يكون نقدا فهو يدخل إلى الخزينة العمومية عن طريق الحساب الجاري

المفتوح لها في البنك المركزي باعتباره بنك الدولة.

- حديث النشأة: حيث اختارها " رشارونر" وألقت لطلبة جامعة طوكيو في كل من بريطانيا

وأمریکا عام 2008 جراء الأزمة المالية التي عصفت بالسيولة حينها.

- يتم بموجب عقد: بين المقرض ( الخزينة العمومية) والمقرض (البنك المركزي) أو احدى

المؤسسات المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية وهو الدائن الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال

إلى المقرض و الذي يتمثل في الدولة والتي تتعهد برد مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد

السنوية "علاقة دائنية".

- تقرر الحكومة: تتضمن مخطط عمل الحكومة لسلسلة من الاجراءات عن طريق عصرنه إدارة المالية والقطاع البنكي وسوق المالية، وكذلك إجراء جديد يتمثل في اللجوء الاستثنائي للتمويل غير التقليدي الموجه حصريا لميزانية الاستثمار إذن فهو عملية سياسية.
- إجراء مقنن: ويقصد به الصيغة التشريعية التي يتم التقرير بموجبها لهذا التمويل المباشر للخرزنة العمومية والاذن الصريح للبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرص 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 وضمه لمادة وحيدة 45 مكرر وفق القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11.
- إجراء استثنائي: فالتمويل يعد من الإيرادات الائتمانية فقد تحتاج إليه الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفدت كافة إيراداتها العادية فهو مورد من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام بل يعد مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصفة استثنائية بحنة وكمرحلة انتقالية من أجل تغطية نفقات عادية.
- محدد المدة: وفقا لأحكام المادة 45 مكرر 01 من قانون النقد والقرص المذكور اعلاه عملية التمويل غير التقليدي محددة ب 5 سنوات.
- إجراء هادف: يهدف خلال الخمس سنوات لغرض معين يحدده قانون إصداره المتمثل في الوصول للتوازنات المالية العامة سواء كان توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات، وبالتالي هدفه تحقيق المصلحة العامة (بوخاري، 2019، صفحة 61، 60).

#### 4. سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

جاء اقتراح مشروع الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرص والذي يسمح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات من تمويل الخزانة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية جديدة، والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 (نسب، 2019، صفحة 19).

#### 1.4 الاجراءات المنتهجة قبل تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي:

كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقلص الإيرادات وتجنبا للاستدانة الخارجية لجأت الجزائر إلى عدة آليات وإجراءات تتمثل في:

- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 12% إلى 8%.

- تخفيض معدل إعادة الخصم من 4 % إلى 3.5 %.
- القرض السندي: القرض السندي هو القرض الوطني للنمو الاقتصادي بمدة ائتمان بستة أشهر مع سندات بمعدل فائدة محددة طبقا لفترة السداد. مدة سداد ثلاث سنوات بسعر فائدة 5 % ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75 %، تم إطلاقه يوم 17 أفريل 2016، وانقضت آجاله في 16 أكتوبر، وبتحصيل 568 مليار دينار، وهي حصيلة جد متواضعة.
- من بين الآليات الأخرى التي انتهجتها الجزائر لتمويل العجز الموازي الناتج عن انخفاض أسعار النفط هي الزيادات في الرسوم والضرائب فمثلا الجزائر في سنة 2017 قامت ب:
  - رفع الضريبة على القيمة من 17% إلى 19%؛
  - رفع الرسوم على التحويلات العقارية "بيع-شراء-إيجار"؛
  - رفع قيمة رخص البناء وشهادات المطابقة؛
  - رفع رسوم استيراد السلع الفاخرة والسجائر والسيارات رباعية الدفع؛
  - ارتفاع أسعار الوقود؛
  - رفع رسوم الأجهزة الكهرو منزلية؛
  - 1000 دينار لتجديد البطاقة البيومترية ومليون لجواز السفر؛
  - ضريبة جديدة على عجلات الشاحنات والسيارات؛
  - تشجيع وحماية المنتج الجزائري، ومن بين الآليات حظر الاستيراد فالسياسات الاقتصادية للدولة ابتداء من 2015، أصبحت تهدف إلى احتواء الارتفاع المفرط في الواردات (رقيقة، أغسطس 2020، صفحة 17، 18).

#### 2.4. تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03 الصادر في أوت 2003، ويظهر التعديل من خلال إدراج المادة 45 مكرر من الأمر 11/03، والتي تنص " على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق

النقدية من خلال ما يعرف بالحد الأدنى للإقراض بين الخزينة العمومية والبنك المركزي المقدر حاليا ب 10%. من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار (نسيب، 2019، صفحة 21).

### 3.4. تمويل الخزينة العمومية:

إن وضعية المالية العمومية قد بعثت على الانشغال، حيث ترتبت صعوبات مالية متكررة جراء تراجع الجباية البترولية، مما أدى إلى استهلاك مجمل ادخار الخزينة الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفذ منذ فيفري 2017. كما أصبحت الخزينة تلجأ إلى موارد أخرى تكميلية منذ السنتين (2015-2016):

- قرض وطني؛
- مدفوعات استثنائية للأرباح من قبل بنك الجزائر؛
- قرض خارجي لدى البنك الإفريقي للتنمية بما يعادل 100 مليار دينار (finances، Juillet 2016، صفحة 06).

واللجوء إلى التمويل من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، حيث قامت الخزينة العمومية بتعبئة مبالغ في نهاية سبتمبر 2018 لدى بنك الجزائر، مقابل إصدار سندات حكومية ذات آجال استحقاق مختلفة، تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة بمعدل فائدة قدره 0.5% كالاتي:

جدول 2: مبالغ التمويل غير التقليدي الذي استفادت منه الخزينة العمومية الجزائرية  
(الوحدة: مليار دينار)

| الفترة              | المبلغ | التمويل                                                                                               | المجموع |
|---------------------|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| الثلاثي الأخير 2017 | 570    | -تمويل العجز في الخزينة العمومية 2017.                                                                | 2185    |
|                     | 354    | -موجهة للصندوق الوطني للاستثمار.                                                                      |         |
|                     | 452    | -إعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية التي تحوزها شركة سوناطراك.                          |         |
|                     | 545    | -إعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز.                                            |         |
|                     | 264    | - موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي.                                                    |         |
| جانفي 2018          | 900    | -تسبيق لتغطية عجز الخزينة العمومية.                                                                   | 1400    |
|                     | 500    | -موجهة للصندوق الوطني للتقاعد(من أجل تسديد الديون اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).             |         |
| سبتمبر 2018         | 100    | -إعادة شراء سندات الخزينة العمومية( في حوزة القرض الشعبي الجزائري مقابل تطهير ديون سونلغاز).          | 420     |
|                     | 320    | -موجهة للصندوق الوطني للاستثمار(سيقرضه إلى CPA قصد تمويل مؤخرات تسديد برامج سكن عدل لسنتي 2017-2018). |         |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، متاح على الموقع: [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention\\_apn122018.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf)، ص 18.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مجموع مبالغ التمويل غير التقليدي الموجه للخزينة العمومية، من طرف بنك الجزائر بلغت 4005 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018، منها 1470 مليار دينار موجهة لتغطي العجز في الخزينة العمومية، و 1261 مليار دينار موجهة لتمويل الدين العمومي. ( رصيد حساب الخزينة العمومية في نهاية سبتمبر 2018 كان دائما بملغ 1475 مليار دينار).

ليتم طلب تمويل آخر في نوفمبر 2018 بمبلغ 1187.2 مليار دينار، وبذلك يصبح مجموع التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية يقارب 28% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2017. يوجه هذا المبلغ الجديد كلية للاستثمار ( 735.2 مليار دينار لفائدة الصندوق الوطني للاستثمار، و 452 مليار دينار لفائدة شركة سوناطراك).

حيث أن المبلغ 735.2 مليار دينار سيساهم في تمويل برنامج استثماري يتضمن خصوصا المشروع المسمى " الفوسفات المدمج " في شرق البلاد (الجزائر، 2018، صفحة 19).

#### 4.4. العودة إلى التمويل غير التقليدي مرة أخرى:

بالنظر إلى الظروف الحالية، خاصة المعطيات المالية فيما تعلق بتأثيرات جائحة وباء كورونا على النشاط الاقتصادي، وتراجع نشاط العديد من المؤسسات الاقتصادية، من خلال تراجع حجم النشاط فيها، وتراجع رقم الأعمال والأرباح، سيكون له تأثير مباشر على حصيلة الجباية العادية، التي ستأثر لا محالة، إضافة إلى هذا نظرا لتعهدات الحكومة، بإعفاء المداويل أقل من 30 ألف دينار، من IRG، إلى جانب تخفيض 50% من الضريبة على الدخل IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، بالنسبة لمناطق الجنوب، كلها أمور ستحتم على الدولة، انتهاز هذا الخيار مؤقتا، لتسيير المرحلة القادمة.

إن جائحة كورونا التي أصابت دول العالم بالشلل، قد رافقها انخفاض حاد لأسعار النفط، ما ترتب عنه من انخفاض في الجباية البترولية، بحوالي 50%، وبالتالي الوضع الراهن، يفرض علينا الخضوع لتوجهات سوق النفط، وفق ما تؤول إليه الأمور، حيث قد يكون متوسط سعر البترول للسداسي الثاني من سنة 2020، في حدود 35 دولار للبرميل، هذا في حال بدأ الاقتصاد العالمي في العودة إلى النشاط، والتعافي التدريجي، لتبدأ السوق البترولية، في العودة للاستقرار التدريجي، بالتخلص من المخزون الفائض، وعودة الطلب إلى الانتعاش (بريش، 2020).

#### 5. الخاتمة:

إن تركيبة الاقتصاد الوطني الأحادية باعتمادها على عوائد النفط جعلته مرهونا بالجباية البترولية، ونتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وأمام عجز الخزينة العمومية اثر ارتفاع النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة، ونظرا لاستنفاد كل الاجراءات المتاحة لتمويل هذا العجز، كان لزاما على الحكومة الوطنية اللجوء للتمويل غير التقليدي لمعالجة هذا العجز، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

من خلال ما تم التطرق اليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

— إن تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط جعل الجزائر تتأثر ماليا بأزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014، تمثل ذلك في تحقيق عجز متوالي في رصيد الميزانية العامة خلال السنوات اللاحقة لهذه الأزمة؛

— إن استنفاد كل الاجراءات المتاحة لسد عجز الخزينة العمومية، أجبر الحكومة الوطنية عن البحث عن وسائل أخرى لتمويل هذا العجز؛

- إن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي قد كشف عمق الأزمة (أزمة انخفاض أسعار النفط 2014) ومدى تخطيط السلطات العمومية في إيجاد الحل المناسب، رغم التدابير المتخذة من ترشيد النفقات العمومية وترشيد فاتورة الواردات؛

- تعتبر سياسة التمويل غير التقليدي التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من الموارد التي لا تتصف بالدورية، وبالتالي فهي استثنائية ومحددة المدة (5 سنوات)، هدفها الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية العامة؛

- إن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الوطني أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، وعليه فإن الأشكال ليس في استحداث آليات اقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية.

- إن سياسة التمويل غير التقليدي تتطلب اقتصادا منتجا وتنافسيا وليس اقتصادا ريعيا يعتمد على عوائد قطاع النفط (98% من عوائد الصادرات عبارة عن عوائد النفط) كما هو الحال في اقتصادنا الوطني؛

#### 6. قائمة المراجع:

Box2 curent oil price trends. (2016). *ECB economic bulletin*(02), 38.  
المادة (2017, 01 أكتوبر). (12قانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. 04,

finances, m. d. (Juillet 2016). *le nouveau de croissance (Synthese)*.  
maugeri, l. (february 2016). the global oil market: no safe kaven for prices. *belfer center for science and international affairs*, 01.  
others, z. h. (march 2015). the oil price shoch of 2014(drivers, impacts, and policy implications). *working paper* 415, 08.

وتوجهات سنة 2017 حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة (ديسمبر 2018). ب. م. الجزائر

Retrieved from  
2018. [algeria.dz/pdf/intervention\\_apn122018.pdf](http://algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf)

الحليم م. ن. (n.d.). التمويل غير التقليدي لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر بين النظرية والواقع .  
Retrieved from

[https://www.researchgate.net/publication/333390302\\_altmwyl\\_ghyr\\_altqlydy\\_lmlyt\\_altnmyt\\_alaqtsadyt\\_fy\\_aljzayr](https://www.researchgate.net/publication/333390302_altmwyl_ghyr_altqlydy_lmlyt_altnmyt_alaqtsadyt_fy_aljzayr)

بريش، ع. ا. (2020، 1). ماي. (01) لعودة إلى التمويل غير التقليدي أمر حتمي . Retrieved from

<https://www.elwassat.com>

بوخاري، ز. ق. (2019). نوفمبر. (آلية تبني نموذج التمويل غير التقليدي في الجزائر-المأمول والمخاطر، الملتقى

العلمي الوطني حول :التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية

الاقليمية والدولية 59، p. 60.

رفيقة، ص). أغسطس (2020) التمويل غير التقليدي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الدولية للدراسات

الاقتصادية 17، (12) 03، 18.

روشو، ع. ا. (2020). فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي -دراسة حالة الجزائر

للفترة 2001-2018/العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 41، (03) 12،

نسيب، أ. (2019). التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر. مجلة

الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. 19، (01) 05،